



د.عزيز دويك
الحرية لرأس الشرعية الفلسطينية

د. بحر: قضية الأسرى مقدسة ومحل إجماع وطني وهي أعلى من القدس

المجلس التشريعي يعقد جلسة خاصة تضامنا مع الأسرى في يوم الأسير الفلسطيني



جانب من جلسة التشريعي في مقر وزارة الأسرى

مسئول ملف الأسرى بالتشريعي يدعو لرفع دعاوى قضائية لمحاكمة قادة الاحتلال على جرائمهم بحق الأسرى

النواب يدعون إلى هبة جماهيرية عارمة ومحاصرة سفارات العدو في كل العواصم العربية والإسلامية نصرته للأسرى

دعا المجلس التشريعي الفلسطيني إلى تفعيل قضية الأسرى في سجون الاحتلال بالمحافل الدولية والمؤسسات الحقوقية والقضائية بغية فضح ممارسات الاحتلال الصهيوني التي تتنافى مع القوانين والمواثيق الدولية المعروفة.

وطالب نواب ووزراء وأسرى محررون وأهالي أسرى خلال جلسة خاصة عقدها المجلس التشريعي بمدينة غزة الاثنين (١٦-٤) في مقر وزارة الأسرى والمحررين بمناسبة يوم الأسير الفلسطيني بتحشد الجهود في الداخل والخارج لنصرة الأسرى وتعزيز صمودهم بما

فيها تنظيم اعتصامات تحاصر سفارات الاحتلال وتفضح جرائمه وتعزله عالمياً، داعين فصائل المقاومة الفلسطينية إلى فتح كل الخيارات واتخاذ كل الوسائل لتحرير الأسرى من سجون الاحتلال الصهيوني.

5-4

المجلس التشريعي يتفق مع مرافق وزارة الداخلية في محافظتي غزة والشمال (تقرير)

2

لجنة التربية بالتشريعي:

عطاء برلماني يعالج ملفات شائكة في ظل ظروف معقدة

6

(تقرير)

النائب منصور لـ «البرلمان»:

رسالة عباس لتنتياهو لا تحمل جديدا وإذا أصرت السلطة على المفاوضات فعليها تغيير إدارتها

7

من الألف إلى الياء (حوار)

د. بحر: يوم الأسير الفلسطيني بداية لانتفاضة ثالثة لتحرير الأسرى



يذكر أن رئاسة ونواب المجلس التشريعي قد شاركوا في هذا الإعتصام الذي انطلق سيرا على الأقدام من منتصف شارع عمر المختار إلى حيث مقر البعثة الدولية للصليب الأحمر بغزة ومن ثم كان المهرجان الخطابي الذي شاركت فيه القوى والفصائل الوطنية والإسلامية.

ودعا بحر شعبنا الفلسطيني في كل مكان وشعوب الأمة العربية والإسلامية للانتفاض مع أسرانا حتى يتحرروا من قبة السجن، معتبرا هذا اليوم بداية لانتفاضة ثالثة يخوضها شعبنا الفلسطيني ضد الاحتلال ليحقق مطالبه بالتحرير الكامل.

دعا د. أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالإنابة شعبا مصر والأردن وكافة الشعوب الإسلامية، إلى التظاهر أمام السفارات الصهيونية في بلاهم، والعمل على طرد سفراء الاحتلال عن أرضهم.

وطالب بحر خلال اعتصام جماهيري أمام مقر الصليب الأحمر في غزة المقاومة الفلسطينية بالعمل على تحرير أسرانا البواسل من السجون الصهيونية من خلال صفقة تبادل جديدة ومشرفة.

وقال بحر: "إن يوم الـ ١٧ من نيسان هو يوم تاريخي للأسير الفلسطيني، تبعث فيه رسالة للكيان الصهيوني باسم الشعب الفلسطيني والأسرى وذوي الشهداء، نحمله فيها المسؤولية الكاملة عن حياة أسرانا في سجونهم"، مشيراً إلى أن الشعب الفلسطيني يقف اليوم موحدا أمام قضية الأسرى، لأنهم لا يدافعون عن أنفسهم بل يدافعون عن الشعب الفلسطيني والأمة العربية والإسلامية.

وأضاف: "الأسرى من خلال إضرابهم عن الطعام يرسمون الطريق لتحرير بيت المقدس وكامل فلسطين".

في إطار جولة رقابية شملت العديد من مراكز الشرطة والسجون والدفاع المدني ومديريات التدريب

المجلس التشريعي يتفقد مرافق وزارة الداخلية في محافظتي غزة والشمال

حماد: جولة التشريعي من أهم

الجولات معنوياً في تاريخ وزارة الداخلية



القطاع، مطمئنا على حال السجناء من الناحية القانونية والصحية، وكان في استقباله المقدم ناصر سليمان مدير الإدارة العامة لمراكز الإصلاح والتأهيل.

مشفى بلسم

وفي نهاية الزيارة تفقد الوفد البرلماني مشفى بلسم التابع لوزارة الداخلية، وتجول داخل أقسام المشفى، مشيدا بالخدمات التي يقدمها المشفى للمواطنين.

وفي ختام الجولة التي قام بها الوفد البرلماني لمرافق وزارة الداخلية ثمن بحر جهود وزارة الداخلية في تثبيت الأمن والعمل البناء والمستمر في جميع مرافق الوزارة بهدف خدمة المواطنين وتأمين حقوقهم والدفاع عن أبناء شعبنا من الاحتلال الصهيوني.

تعقيب وزير الداخلية

من جانبه اعتبر وزير الداخلية والأمن الوطني فتحي حماد الجولة الميدانية لنواب المجلس التشريعي لمتابعة عمل وزارة الداخلية والاطلاع على إنجازاتها من أهم الجولات معنوياً في تاريخ الوزارة.

وأكد الوزير حماد أن الجولة البرلمانية شكلت قاعدة معنوية دافعة لعمل وزارة الداخلية من خلال الاطلاع على إنجازاتها في مجال الإعمار وتطوير مقارها وصقل قدرات أفرادها.

العمل حسب القانون وضمن حق النزول من الناحيتين الصحية والقانونية. وشملت الجولة أيضا زيارة الإدارة العامة للإمداد والتجهيز التابعة لوزارة الداخلية.

«الدفاع المدني» و«الرتنيسي للتدريب»

وفي إطار جولته تفقد الوفد مركز الدفاع المدني التابع لحي الشيخ رضوان، وكان في استقباله قائد الجهاز العميد يوسف الزهار.

ورحب الزهار بالوفد البرلماني برئاسة د. بحر، وشرح للوفد إمكانيات الجهاز واستعداده للعمل في حال الطوارئ والحرائق، مستعرضا إنجازات الجهاز والاحتياجات التي يجب توفرها لتقديم خدمات أفضل، وأهم الانجازات التي حققها على مستوى الأداء والأبنية بالجهود الذاتية.

كما تفقد الوفد البرلماني مقر الشهيد عبد العزيز الرنتيسي للتدريب شمال القطاع، والتقى بالضباط المتدربين هناك، مشيدا بأدائهم المهني العالي واللياقة العالية التي تصقل شخصيتهم.

مراكز شمال القطاع

إلى ذلك، تفقد الوفد البرلماني مقر شرطة جباليا وتفقد النزلاء والموقوفين، حيث تأكد من الحالة الصحية والقانونية للموقوفين.

وتفقد الوفد أيضا مركز تأهيل وإصلاح تابع لوزارة شمال

د. بحر يشيد بجهود وزارة الداخلية

في حماية الأمن الداخلي والسلم الاجتماعي

أشاد د. أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالإجابة بجهود وزير الداخلية الفلسطيني فتحي حماد في بناء جيل النصر، مؤكداً أن رجال الشرطة هم حماة الوطن الذين يتولون حمايته داخليا من كل العابثين بالأمن الداخلي والسلم الاجتماعي.

مركز تدريب النساء

وخلال تفقده مركز التدريب الخاص بالنساء أشاد بحر بالدور الذي تقوم به الشرطيات الفلسطينيات قائلا: «أنتن تقمن بعمل وطني جهادي لخدمة المجتمع»، مبينا أن ذلك يؤكد للعالم أن المرأة الفلسطينية لها دور كبير في خدمة المجتمع في مجال الشرطة وحماية المجتمع. وأشار بحر إلى أن النساء يحملن لواء المشروع الإسلامي في فلسطين إلى جانب الرجال الذين يحملون لواء المقاومة والنصر والتمكين.

جهاز الأمن والحماية

من جانب آخر تفقد الوفد البرلماني مقر جهاز الأمن والحماية حيث كان في استقباله مدير الجهاز المقدم عبد الباسط المصري.

ورحب المصري بالوفد البرلماني، مبينا طبيعة عمل الجهاز والعقبات التي يواجهها، مستعرضا الإنجازات التي حققها الجهاز خلال الفترة الماضية.

مقر الأمن الوطني

كما تفقد الوفد البرلماني مقر الأمن الوطني، وكان في استقباله قائد الجهاز اللواء أبو عبيدة الجراح. وأشاد بحر بالجهود التي تبذلها وزارة الداخلية على مستوى تدريب عناصرها ليكون دائما كادرا على استعداد للجهد وحماية الوطن والمواطنين. وثمن بحر عمل ضباط وجنود وقيادات الأمن الوطني في حماية وحراسة حدود الوطن.

كما تفقد الوفد البرلماني بمشاركته وزير الداخلية مركز العباس وسط مدينة غزة، حيث كان في استقباله العميد تيسير البطش مدير الشرطة الفلسطينية، وعدد من ضباط ومستولي المركز.

واطلع الوفد على أقسام المركز وطبيعة القضايا التي يتلقاها ومتابعة حلها وتسهيل قضايا المواطنين، كما استمع لاحتياجات المركز على المستوى اللوجستي والفني.

إشادة وإعجاب

وعبر بحر عن إعجابه بمدى الاستعداد النفسي والإيماني للعناصر الشرطية التابعة لوزارة الداخلية وتشربها لقيم ومفاهيم الجهاد التي تتجلى من خلال المقررات الأكاديمية التي يتم تدريسها في كلية الشرطة التابعة للوزارة، والتي جسدت الشخصية الشرطية النموذجية التي تخاف ربها وتحرص على أمن وحماية وسلامة واستقرار أبناء شعبها.

جاء ذلك خلال قيام د. بحر على رأس وفد برلماني رفيع بتفقد العديد من مرافق ومراكز وزارة الداخلية في محافظتي غزة والشمال، بحضور وزير الداخلية فتحي حماد.

وشارك في الوفد إلى جانب بحر كلا من النائب إسماعيل الأشقر، والنائب هدى نعيم، والنائب عاطف عدوان، والنائب يوسف الشرافي، والنائب جمال سكيك، والنائب محمد شهاب، والنائب مشير المصري.

وشملت الجولة البرلمانية تفقد عدد من السجون التابعة لعدد من مراكز الشرطة، وفي مقدمتها السجن المركزي شمال القطاع، وذلك بهدف الاطمئنان على الوضع القانوني للنزلاء والمسجونين داخل تلك السجون، وكذلك الاطمئنان على الوضع الصحي للنزلاء والتأكد من إعطائهم حقوقهم كسجناء وفق القانون.

كلية الشرطة

وبدأ الوفد البرلماني جولته الرقابية بتفقد مقر كلية الشرطة حيث كان في استقباله عميد الكلية محمد صيام. وفي كلمته أمام طلبة الكلية قال بحر: «أنتم بهذه المعنويات العالية تمثلون جيل تحرير الأقصى والأسرى، وتضيقون للأمة طريق النصر والعزة والمجد والتحرير بإذن الله».

وفي إطار الزيارة قدم طلبة الكلية عروضاً عسكرية في مقر الكلية أمام الوفد البرلماني.



مركزي «الشاطئ» و«الإمداد والتجهيز»

كما زار الوفد مركز خدمات الشاطئ الطبية للإطلاع على أقسامه وتجهيزاته الحديثة. واستمع الوفد لشرح مفصل من مدير المركز عن التقنيات التي يعمل بها المركز وعدد الحالات التي يستقبلها. كما زار الوفد مركز شرطة الشاطئ، واطلع هناك على النظارات وحال الموقوفين في المركز، مطمئنا على سير

المديرية العامة للتدريب

كما زار الوفد البرلماني برئاسة بحر المديرية العامة للتدريب التابعة لوزارة الداخلية. وخاطب بحر ضباط المديرية العامة للتدريب الذين يخوضون دورة تدريبية قائلا: «أنتم طليعة الصف المتقدم للمشروع الوطني الإسلامي»، مشددا على ضرورة عدم

إصابة عدد من النواب الإسلاميين بالضفة لدى مشاركتهم في فعاليات يوم الأسير الفلسطيني

عليه اليوم، خاصة وأن الأسرى يخوضون إضراباً عن الطعام في غالبية سجون الاحتلال احتجاجاً على أوضاعهم المعيشية الصعبة وسوء المعاملة التي يلقونها من السجان الصهيوني.

وتقدم النواب الإسلاميون بالتحية للأسرى في يومهم العالمي لأنهم هم الذين ضحوا وناضلوا وصبروا على ظلم المحتل وأبعدوا قصراً عن عائلاتهم وأبنائهم حتى ينعم الشعب ويعيش في دولة حرة ولها كامل السيادة على أرضها ومقدراتها.

في ذات السياق، أدان النواب الإسلاميون قمع الاحتلال للمسيرة والاعتصام التضامني الذي نظم أمام سجن عوفر العسكري من قبل قوات الاحتلال التي أمطرت المعتصمين بوابل من قنابل الصوت والغاز المسيل للدموع والمياه العادمة فور وصولهم إلى حاجز عوفر العسكري في بيتونيا.

أصيب عدد من النواب الإسلاميين بالضفة الغربية جراء استنشاقهم الغاز المسيل للدموع وإطلاق قوات الاحتلال القنابل الصوتية على المشاركين في الفعاليات التضامنية بمناسبة يوم الأسير الفلسطيني .

وشارك النواب الإسلاميون بالضفة في فعاليات يوم الأسير بمدينة رام الله على دوار وسط المدينة، كما شاركوا في الاعتصام التضامني مع الأسرى أمام معتقل عوفر العسكري حيث أصيب بعضهم بحالات اختناق جراء استنشاقهم للغاز المسيل أثناء مشاركتهم في الاعتصام أمام سجن عوفر، كما أصيب أيضاً النائب المقدسي المبعد لرام الله أحمد عطون بشظية في يده بعد أن ألقت قوات الاحتلال قنابل صوتية باتجاه الجمهور.

وأكد النواب الإسلاميون خلال مشاركتهم على ضرورة نصرة الأسرى جماهيرياً وبشكل موسع أكثر مما كان

كلمة البرلمان



د. أحمد محمد بحر

نصرة الأسرى.. فريضة شرعية وضرورة وطنية

في يوم الأسير الفلسطيني يلج أسرانا الأبطال في سجون الاحتلال الصهيوني ومن ورائهم شعبنا بكل شرائحه المجتمعية وأطيافه السياسية وأمتنا العربية والإسلامية، مرحلة حاسمة

تؤرخ لعهد جديد من العزة والكرامة والانتفاض في وجه الاحتلال الغاشم. لقد حسم الأسرى الأبطال قرارهم في وجه أشكال الذل والصف والصف والعسف والعنصرية الصهيونية، وأعلنوا انتفاضتهم الكبرى في وجه الاحتلال، انتفاضة الأمعاء الخاوية التي يواجهون فيها الاحتلال بصدورهم العارية إلا من الإيمان الذكي والعزيمة القادة والهمة العالية والإصرار الذي لا يلين حتى تحقيق الانتصار وقهر إرادة وجبروت الاحتلال.

اليوم، يخوض أسرانا الأبطال معركة كبرى، معركة الأمعاء الخاوية، متسلحين بدعم أبناء شعبهم وأمتهم، ودعم كل أحرار العالم، ولا جنوح لديهم نحو إلى فك الإضراب إلا بعد تحقق مطالبهم العادلة التي تشكل الحد الأدنى من مقومات الحياة الإنسانية وفق كافة مواثيق الأمم المتحدة والقوانين الدولية.

إن إشداتنا بإرادة العزم والمواجهة التي يمتلكها إخواننا الأسرى ينبغي ألا تنسينا أو تغفلنا عن طبيعة الواجبات المناطة بنا لإسناد الأسرى ومؤازرتهم في معركتهم الكبرى مع الاحتلال الصهيوني.

إن الأسرى ينتظرون اليوم موقفا فلسطينيا موحدا، شعبيا وفصائليا، يؤسس لفعاليات تضامنية قوية تشكل عنصر ضغط فاعل على الاحتلال، وتسهم في تحريك قضية الأسرى ونقلها إلى كل المحافل الإقليمية والدولية.

ومن هنا فإننا ندعو كل القوى السياسية والفصائل الوطنية والإسلامية والمنظمات والاتحادات الشعبية ومؤسسات المجتمع المدني للتداعي العاجل بهدف بلورة خطة وطنية مشتركة للنهوض بقضية الأسرى ورسم مسار عمل تضامني متواصل بعيدا عن المعالجات الموسمية بما يفضي إلى إسناد حقيقي للأسرى وإسهام رئيسي في تحقيق أهدافهم المنشودة.

إن المعاناة البالغة التي يتجرعها الأسرى لحظة بلحظة، والإجراءات التعسفية والمخططات العنصرية التي تستهدف تركيعهم وكسر إرادتهم وقهر انتمائهم الوطني، يجب أن تشكل وقودا دافعا لجهد وطني مكثف لا يعرف الكلل أو الانكسار، وحافزا لتحشيد كل الطاقات الوطنية الفلسطينية لضمان الانتصار على قمع وإرهاب السجان الصهيوني.

واجب النصرة والدعم غير ملقى على كاهل الفلسطينيين فحسب، بل إن قضية الأسرى أمانة في رقبة الأمة العربية والإسلامية بأسرها.

إن دور الحكومات العربية والإسلامية في إطار نصرة الأسرى وقضيتهم العادلة بالغ الأهمية والمحورية، فهي تمتلك أوراقا بالغة القوة يمكن توظيفها واستخدامها للضغط على الكيان الصهيوني، وإجباره على الإفراج عن الأسرى، وضمان التزامه بالمبادئ الإنسانية والمواثيق والقوانين الدولية في التعامل معهم، وخصوصا تلك التي تربط بعلاقات وسفارات وممثلات مع دولة الكيان الصهيوني.

لا أقل من سحب السفراء العرب والمسلمين وطردهم السفراء الصهاينة من العواصم العربية والإسلامية، فهذه هي اللغة التي يفهمها العدو الغاشم ويحسب لها ألف حساب، ويمكن من خلالها إرغامه على إعادة النظر في إرهابه الأعمى بحق الأسرى.

كما إن دور الشعوب والأحزاب والفعاليات الشعبية، عربيا وإسلاميا، لا يقل أهمية، إذ ينبغي أن تتحرك الجحافل والحشود والمسيرات لتحاصر السفارات الصهيونية التي تدنس بعض العواصم العربية والإسلامية، وتمارس ضغوطها على صناع القرار في الدول العربية والإسلامية لاتخاذ مواقف مشرقة في وجه إجرام ومخططات الاحتلال بحق الأسرى.

الجاليات العربية والإسلامية في العالم لها -أيضا- دور مركزي في تفعيل ونصرة قضية الأسرى، عبر تشكيل لوبيات ضاغطة ومخاطبة الحكومات في مختلف الدول، وخصوصا الغربية، بغرض التدخل لوقف انتهاك القيم والمبادئ والحقوق الإنسانية للأسرى في سجون الاحتلال، وتسيير التظاهرات والاحتجاجات بشكل مستمر أمام المؤسسات الرسمية التي تدعو العالم والرأي العام العالمي للوقوف عند مسئولياته الأخلاقية والقانونية في مواجهة التغول الصهيوني ضد الأسرى.

وختاماً.. فإن إرادة الأسرى الذين يخوضون معركة الأمعاء الخاوية ستنتصر على قهر وجبروت الاحتلال عما قريب، وسيبوء الاحتلال بالخزي المبين، وحينها سترفرف رايات النصر والعزة فوق سجون وباساتيلات الاحتلال توطئة لتحرير الأرض والمقدسات بإذن الله.. وما ذلك على الله بعزيز.

استجابة لطلب تقدم به خلال زيارته الأخيرة لتونس

رئاسة التشريعي تشيد باستضافة الرئيس التونسي مؤتمرا دوليا لنصرة الأسرى

الفالسطينية في قلب الرئيس المرزوقي وقلوب كل التونسيين التي تشكل -بالنسبة لهم- قضيتهم المركزية.

وأكد بحر أنه وجد لدى الرئيس المرزوقي والقيادة التونسية كل ترحيب وكل تفهم واستجابة حول أشكال و أفاق الدعم والنصرة المطلوبة تونسيا لإسناد ومؤازرة القضية الفلسطينية، وفي مقدمتها قضية الأسرى في سجون الاحتلال الذين يواجهون اليوم إجراءات ومخططات صهيونية بالغة القسوة والعسف في محاولة لتركيعهم وكسر إرادتهم وامتهان كرامتهم الوطنية والأدمية.

وأوضح بحر أن الفلسطينيين يعولون كثيرا على الدور التونسي الرسمي والشعبي في دعم القضية

أشاد د. أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالإجابة بقبول الرئيس التونسي منصف المرزوقي استضافة مؤتمر دولي لنصرة الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال.

وأكد بحر في بيان صحفي الأحد (١٥-٤) أن استضافة الرئيس التونسي للمؤتمر الدولي الخاص بنصرة الأسرى تأتي استجابة طيبة ومقدرة للدعوة والنداء الذي وجهه إليه خلال زيارته الأخيرة لتونس التي التقى فيها الرئيس المرزوقي ورئيس وأركان الحكومة وقادة الأحزاب التونسية.

ولفت بحر إلى أن استضافة الرئيس المرزوقي للمؤتمر الدولي لنصرة الأسرى تعبر عن موقف عربي قومي مشرف وتجسد موقع ومكانة القضية

خلال استقبال مسيرة أطفال بمناسبة يوم الطفل الفلسطيني

د. بحر: الطفل الفلسطيني يتعرض للاعتقال والقتل ومنظمات حقوق الانسان غائبة



يصبح الطفل رجل المستقبل.

وتحدث أحد الأطفال عن معاناة الطفولة الفلسطينية، وفي نهاية المسيرة سلم الأطفال د.

بحر مسودة قانون لحماية أطفال فلسطين، كما تم تسليم جدارية الثوابت عليها توقيع الأطفال المشاركين في المسيرة.

رحب بزيارة وفد من الاتحاد

للأراضي الفلسطينية المقررة الشهر المقبل

د. بحر يشيد بإدانة الاتحاد البرلماني

الدولي سياسة الاحتلال تجاه النواب

أشاد د. أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالإجابة بالقرارات الصادرة عن اجتماع الاتحاد البرلماني الدولي الذي انعقد في أوغندا خلال الأيام الماضية، مؤكدا أن إدانة الاتحاد لسياسات وممارسات الاحتلال الصهيوني، وفي مقدمتها سياسة اختطاف وإبعاد النواب، ودعوته الفورية للإفراج عنهم، تشكل دليلا دامغا على عزلة الكيان الصهيوني دوليا وافتقاده إلى أساس أو غطاء قانوني أو أخلاقي أو إنساني لتبرير جرائمه بحق الشعب الفلسطيني ونوابه المنتخبين.

ورحب بحر في بيان صحفي الأحد (٨-٤) بقرار لجنة الشرق الأوسط التابعة للاتحاد البرلماني الدولي زيارة الأراضي الفلسطينية خلال شهر مايو/ أيار المقبل بهدف الاطلاع على حجم الجرائم والممارسات والمخططات العنصرية الصهيونية ضد الفلسطينيين، وتبيان مدى الأذى وحجم الانتهاكات التي يقرتها كيان العدو ضد حقوق

الإنسان الفلسطيني صباح مساء. ودعا بحر الاتحاد البرلماني الدولي إلى بلورة آليات عملية لضمان الإفراج عن النواب المختطفين، وعلى رأسهم د. عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني، وسياسة الإبعاد التي انتهجها الاحتلال ضد النواب المقدسين، مشددا على ضرورة إدانة وقضح ومحاصرة السياسة الصهيونية العنصرية تجاه قضايا اختطاف وإبعاد النواب في مختلف المحافل البرلمانية والسياسية، إقليميا ودوليا.

التشريعي يستقبل نشطاء إيرلنديين

متضامنين مع الشعب الفلسطيني

استقبل رئيس المجلس التشريعي بالإجابة د. أحمد بحر في مقر المجلس بمدينة غزة عددا من النشطاء الأيرلنديين من حزب الشين فين الأيرلندي.

ورحب بحر بالوفد الأيرلندي في مقر المجلس التشريعي، حيث قدم لهم شرحا حول طبيعة عمل المجلس التشريعي، والسياسات التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي لتدمير الشرعية الفلسطينية.

وأشار بحر إلى قصص الاحتلال الإسرائيلي لمبنى المجلس التشريعي ونسفه بالكامل في حرب الفرقان ٢٠٠٩، وسياسة الاختطاف التي ينتهجها الاحتلال ضد نواب الشعب الفلسطيني وعلى رأسهم رئيس المجلس د. عزيز دويك المختطف للمرة الثانية، وإضراب النائب المسن أحمد الحاج علي.

وأضاف: "مهام المجلس مستمرة، ولن تمنعنا سياسة الاحتلال من أداء واجبنا الذي انتخبنا الشعب الفلسطيني لأجله".

من جهته عبر رئيس الوفد جيرى ماكولومان عن تقديره ودعمه للشعب الفلسطيني الصامد في وجه الظلم الصهيوني، قائلا: "أتينا إلى قطاع غزة لنعبر عن دعمنا لأهل القطاع، ونؤكد أن الحصار جريمة حرب، وليس لأحد الحق في أن يدعى الديمقراطية وهو يعيش في أرض غيره".

وبين ماكولومان أن من حق أي شعب في العالم أن يختار ممثليه دون تدخل من أي طرف، مؤكدا على دعم الشعب الأيرلندي لحقوق الفلسطينيين في دولة مستقلة عاصمتها القدس.



د. بحر: قضية الأسرى مقدسة ومحل

المجلس التشريعي يعقد جلسة خاصة تضام

مع القوانين والمواثيق الدولية المعروفة.

وطالب نواب ووزراء وأسرى محررون وأهالي أسرى خلال

جلسة خاصة عقدها المجلس التشريعي بمدينة غزة الاثنين (16-

دعا المجلس التشريعي الفلسطيني إلى تفعيل قضية الأسرى

في سجون الاحتلال بالمحافل الدولية والمؤسسات الحقوقية

والقضائية بغية فضح ممارسات الاحتلال الصهيوني التي تنتافي

مسئول ملف الأسرى بالتشريعي يدعو لرفع دعاوى قضائية لمحاكمة قادة الاحتلال على جرائمهم بحق الأسرى



رئيس ونواب التشريعي لدى تصويتهم على تقرير

الجناح العسكري لحركة حماس، وهناك (٣٢٠) أسيراً إدارياً، و (٣) أسرى يخضعون لقانون المقاتل غير الشرعي، و (٨٨١) أسيراً موقوفاً لم تصدر بحقهم أحكام.

• ومن بينهم الأسرى القدامى (١٢٠) أسيراً قبل اتفاق أوسلو، منهم (٩٥) أسيراً أمضوا أكثر من عشرين عاماً، وهم عمداء الأسرى، و (٢٣) أسيراً أمضوا أكثر من ربع قرن، ويعتبر الأسير «كريم يونس» من قرية عر عرة والمعتقل منذ يناير ١٩٨٣؛ أقدم أسير فلسطيني تبقى حالياً في الأسر، كما يُعتبر الأسير «صديقي المقت» من الجولان السورية المحتلة والمعتقل منذ أغسطس ١٩٨٥ هو عميد الأسرى العرب.

• بلغ عدد شهداء الحركة الأسيرة في سجون الاحتلال الصهيوني (٢٠٢) أسيراً شهيداً منذ عام ١٩٦٧، منهم: (٥١) أسيراً شهيداً من الإهمال الطبي المتعمد، و (٧٠) أسيراً شهيداً من التعذيب القاسي والمحرّم دولياً، و (٧٤) أسيراً شهيداً إعداماً ميدانياً بعد الاعتقال، و (٧) شهداء قتلاً بالرصاص داخل السجون.

٩. اختطاف رموز الشرعية وإبعاد المقدسيين منهم:

تم خلال عام ٢٠١١ إصدار سلسلة كبيرة من الأحكام الإدارية المجحفة والجائرة لأكثر من (٥٠) حكماً إدارياً ما بين أربعة إلى ستة أشهر بحق (٢٣) نائباً مختطفاً، وعلى صعيد آخر صعد الاحتلال الصهيوني في التضيق على النواب بالاعتداءات التي استهدفت مكاتبهم وبيوتهم ومصادرة مقتنياتهم ومنعهم من السفر للخارج سواءً للحج، أو العلاج أو لدعوة.

ولا يزال الاحتلال الصهيوني يختطف في سجون (٢٧) نائباً في المجلس التشريعي الفلسطيني، وعلى رأسهم رئيس المجلس التشريعي د. عزيز دويك.

١٠. معركة الأمعاء الخاوية:

بعد خطاب رئيس حكومة الاحتلال الصهيوني نتניהو في ٢٣/١١/٢٠١١، والذي أعلن فيه الحرب على الأسرى، بدأ التشديد والتضييق على الأسرى، مما دعا الأسرى إلى خوض بعض الإضرابات المتقطعة خلال شهر سبتمبر ٢٠١١م في بعض السجون احتجاجاً على ما يتعرضون له من جرائم وقمع، ومطلع هذا العام شرع الأسير الإداري «خضر عدنان» في إضرابه المفتوح عن الطعام، وتبعه عشرات الأسرى الإداريين تحديداً لسياسة الاعتقال الإداري، وتفاعل الجمهور الفلسطيني والمتضامنون من أرجاء العالم مع هذا الحدث. وأمام تصعيد الاحتلال الصهيوني وغطرسته ضد الأسرى؛ فإن الأوضاع داخل سجون الاحتلال الصهيوني تندر بالخطر، حيث

وحالات اختناق، وتقوم وحدات التفتيش بمصادرة كثير من الحاجيات أو إتلافها، أو خلطها، ويطال ذلك الأسرى المرضى والأطفال والأسيرات.

٦. جريمة إجراء فحوصات طبية محظورة:

إن ما تقوم به سلطات الاحتلال الصهيوني بإجراء تجارب وفحوصات طبية محظورة؛ يعتبر جريمة بحسب اتفاقية جنيف، حتى بحسب قانون الاحتلال الصهيوني مؤخراً الذي لا يسمح بإجراء فحص (DNA) إلا على المجرمين وبشرط موافقتهم. ومؤخراً قامت الوحدات الخاصة باقتحام غرف السجون في نضحة، وعوفر، وعسقلان؛ وتفتيش الغرف وتفتيش الأسرى بالقوة وإرغامهم على إجراء فحص DNA، والذي أدى إلى وقوع صدمات وإصابات عديدة، كاد بعضها يؤدي بحياة الأسير القائد عباس السيد والأسير القائد جمال أبو الهيجا.

٧. جريمة الاعتقال الإداري:

منذ عام ١٩٦٧م وحتى تاريخه؛ أصدرت سلطات الاحتلال الصهيوني مائة ألف قرار اعتقال إداري، منها عشرون ألف قرار خلال فترة انتفاضة الأقصى المباركة، وحالياً يحتجز الاحتلال الصهيوني في سجون (٣٢٠) معتقلاً إدارياً، ومنهم عدد من نواب المجلس التشريعي بالضفة الغربية، و (٣) أسرى كمقاتلين غير شرعيين، وغالبيتهم تم التجديد له لفترة اعتقال أخرى لمرّة أو أكثر، وبعضهم جدد له أكثر من (١٦) مرة، ويظل ذلك سيفاً مسلطاً على المعتقل لا يدرى متى يفرج عنه ومعظم المعتقلين الإداريين محتجزون في سجن النقيب.

٨. إحصائيات الأسرى:

• خلال العام المنصرم: نجحت حماس في عقد صفقة تبادل أسرى مشرفة ومباركة «صفقة وفاء الأحرار» مقابل الجندي الصهيوني «شاليط»، حيث تم تحرير (١٠٤٩) أسيراً وأسيرة من سجون الاحتلال الصهيوني؛ باحتساب ما تعلق بها قبل إتمامها من تحرير الأسيرين من الجولان، والعشرين أسيرة مقابل شريط الفيديو المؤكد لحياة شاليط، وبذلك انخفض عدد الأسرى بشكل ملحوظ من (٦٥٠٠ أسير) إلى (٤٧٠٠ أسير) في سجون الاحتلال الصهيوني.

• منهم (٤٧٥) أسيراً من قطاع غزة، و (٣٦٠) أسيراً من القدس وأراضي ٤٨، بالإضافة إلى ما يقارب (٤٠) أسيراً من جنسيات عربية خاصة (الأردن وسوريا ومصر) والباقي من الضفة الغربية المحتلة.

• ومن بين الأسرى (١٨٥) طفل دون سن الـ ١٨ عاماً، و (٩) أسيرات، و (٢٧) نائباً من المجلس التشريعي، وجميعهم يتعرضون لأشكال التعذيب النفسي والجسدي وأشكال الحرمان كغيرهم من الأسرى في سجون الاحتلال الصهيوني.

• ومن بينهم (١١٠٠) أسير مريض، بعضهم يعاني من أمراض خطيرة، ومنهم أكثر من (١٢٠) أسير يخضعون للعزل الانفرادي في أقسام العزل وزنازينه بشكل مؤقت كعقاب، بينما (١٥٨) منهم يخضعون للعزل الانفرادي منذ سنوات طويلة، وهم (أحمد سعادات، عبد الله البرغوثي، حسن سلامة، عباس السيد، جمال أبو الهيجا، ضرار أبو سيسي، إبراهيم حامد، محمود عيسى، صابر أبو ذياب، محمد عرمان، عاهد أبو غلما، باجس نخلة، وليد خالد، رزق رجب، أحمد المغربي).

• منهم (٣٤١٠) أسيراً محكوماً، ومن بينهم (٥٣٤) أسيراً محكوماً بالسجن المؤبد لمرّة أو أكثر، ويعتبر الأسير (عبد الله غالب البرغوثي) صاحب أعلى حكم يصدر في تاريخ القضاء الصهيوني حيث حوكم بالسجن المؤبد (٦٧) مرة، وهو قائد

أوضاع الأسرى في سجون الاحتلال الصهيوني، وذلك على النحو التالي:

١. شرعنة جرائم التعذيب والحرمان:

أصدرت سلطات الاحتلال الصهيوني العديد من القوانين والقرارات التي تعطي الغطاء القانوني لاستباحة جرائم التعذيب ضد الأسرى وحرمانهم من الحقوق المشروعة، وتمنح مقترفي تلك الجرائم حصانة قضائية، وهو ما فتح الباب على مصراعيه لمزيد من الانتهاكات والجرائم، وهذا ما يفسر تزايد الانتهاكات بحق الأسرى خلال هذه الفترة.

٢. جرائم الإهمال الطبي والقتل البطيء:

استشهد (٥١) أسيراً نتيجة الإهمال الطبي، كما يوجد (١١٠٠) أسير مريض، يعانون من أمراض خطيرة، منهم (٣٠٠) أسير بحاجة لعمليات جراحية عاجلة، و (١٥٠) أسير يعانون من أمراض مزمنة، و (٢٧) أسيراً يتحركون بالكراسي المتحركة، و (٣) أسرى مصابون بالشلل النصفي.

٣. جريمة حرمان الأسرى ونزويهم من الزيارة والتفتيش المهين واعتداء المستوطنين:

• شهدت الفترة الماضية زيادة قوائم المحرومين من الزيارة وتصعيد سلطات الاحتلال الصهيوني عدوانها على أهالي الأسرى، وزادت من إجراءاتها التعسفية بحقهم على الحواجز وعلى أبواب السجون خلال زيارة الأسرى، وعمدت إلى تخصيص غرف خاصة لتفتيش زوجات وأمهات الأسرى بشكل عار، إضافة لاعتداء المستوطنين على أهالي الأسرى، مما دفع الكثير منهم إلى الامتناع عن الزيارة.

٤. جريمة العزل الانفرادي:

• هناك أكثر من (١٢٠) أسير يخضعون للعزل الانفرادي في أقسام العزل وزنازينه بشكل مؤقت كعقاب، بينما يخضع (١٨) أسيراً للعزل الانفرادي منذ سنوات طويلة كعقوبة مفتوحة.

• العزل عقوبة قاسية يفرضاها الاحتلال الصهيوني على الأسير،

٥. جريمة اقتحام غرف الأسرى والنقل التعسفي:

تقوم سلطات الاحتلال الصهيوني بين الفينة والأخرى، وتحت أي ذريعة واهية؛ باقتحام غرف الأسرى وإجراء التفتيش



النائب محمد شهاب لدى إلقائه التقرير

تقرير مسئول ملف الأسرى

وتلا النائب د. محمد شهاب مسئول ملف الأسرى في المجلس التشريعي تقرير لجنة التربية والقضايا الاجتماعية حول

إجماع وطني وهي أعلى من القدس

لما معنا مع الأسرى في يوم الأسير الفلسطيني

الاحتلال وتفضح جرائمه وتعزله عالمياً، داعين فصائل المقاومة الفلسطينية إلى فتح كل الخيارات واتخاذ كل الوسائل لتحرير الأسرى من سجون الاحتلال الصهيوني.

4) في مقر وزارة الأسرى والمحررين بمناسبة يوم الأسير الفلسطيني بتحشد الجهود في الداخل والخارج لنصرة الأسرى وتعزيز صمودهم بما فيها تنظيم اعتصامات تحاصر سفارات

النواب يدعون إلى هبة جماهيرية عارمة ومحاصرة سفارات العدو في كل العواصم العربية والإسلامية لنصرة للأسرى

المحسوبة على الشعب الفلسطيني يعانون الأمرين أيضاً، رغم توقيع المصالحة والتزام لجنة الحريات مرات عديدة إلى أن وتيرة الملاحقة والاعتقال لم تخف بل زادت وكان سلطة رام الله ترد على المصالحة بضررها عرض الحائط. وختم بضرورة تفعيل المقاومة بكل أشكالها وخاصة المقاومة المسلحة.

النائب خليل الحية

وأكد النائب الحية على ضرورة حشد الجهود الجماهيرية والشعبية في فلسطين وخارجها، على طريق محاصرة الاحتلال من خلال محاصرة سفاراته في كل الأماكن الممكنة في العالم والعمل على إغلاقها في كل الدول العربية والإسلامية.

وشدد على أن الاحتلال لن يتوقف عن جرائمه إلا بالمقاومة ووقف التنسيق الأمني الذي يعتبر السبب الأساسي في الاعتقالات وجمع المعلومات التي تستهدف المقاومين، موضحاً أن التنسيق الأمني والاعتقال السياسي هما خطيتان في حق القضية الفلسطينية ويجب أن تنتهيا والى الأبد.

المحرر توفيق أبو نعيم

وفي كلمة الأسرى المحررين قال توفيق أبو نعيم إن الأسرى ينتظرون في هذه الأيام هبة جماهيرية عريضة تقف إلى جانبهم من قبل الشعب الفلسطيني والأمتين العربية والإسلامية، داعياً المؤسسات الحقوقية لنصرة الأسرى والوقوف بجانبهم.

وأضاف: «أسرانا الأبطال مصرون على الإضراب عن الطعام ونحن معهم في هذه الخطوة، ونحذر من وعود السجان الزائفة التي من شأنها أن تكسر خطوطهم من غير وجود لها على أرض الواقع.

زوجة وابن الأسير هاني الزعائين

حيث وجه زوجته وابن الأسير هاني الزعائين نداء إلى كافة الجهات المسؤولة والمؤسسات المنادية بحقوق الإنسان للتدخل العاجل للإفراج عن الأسرى ووقف الانتهاكات الجارية بحقهم، وإبلاغهم مزيداً من الاهتمام ولا سيما المرضى منهم.

المحرر سلطان العجلوني عميد الأسرى الأردنيين

بدوره عبر عميد الأسرى الأردنيين المحرر سلطان العجلوني عن سعادته بالتواجد في غزة. وأضاف: «أرى هنا البرلمان الوحيد في الوطن العربي الذي يجمع على حقوق الأمة، وأكد أن الإضراب هو السلاح الأصعب والأخير بيد الأسرى وهو ليس نزهة بل طريق إلى الشهادة، ولم يلجأ الأسرى لهذا السلاح إلا لأن كل الأسلحة لم تعد تجدي، والمطلوب منا جميعاً أن نقف وقفة حقيقية فهذه معركة ضد الظلم، وهناك بشائر في هذا العام أكثر من الأعوام السابقة في ظل الربيع العربي، وننظر بتفاؤل لتصاعد الفعاليات المتضامنة مع الأسرى في كل أنحاء العالم».

لتحرير الأسرى لأن الوسيلة الوحيدة لتحريرهم هو الجهاد وخطف الجنود.

النائب مريم فرحات

ووجهت النائب أم نضال فرحات حديثها للأسرى: «يفخر بكم شعبكم وأمتكم، أنتم رأس الحرب لهذه الأمة والخط المتقدم للدفاع عن فلسطين والقدس، سنبقى نساندكم ونندعمكم ولن نتوانى عن تحريركم جميعاً».

وقالت: «أوجه نداءً عاجلاً كأم لعدد من الأسرى سجنوا في فترات سابقة، وعانيت ما عانيت من هذا الهم الكبير كباقي الأمهات، ندائي إلى جميع فصائل المقاومة في فلسطين أن أعيدوا إلينا خطف الجنود، وهل عجزت نساء فلسطين أن يلدن مثل الإبطال الذين خطفوا شاليط؟ والله لا أظن ذلك».

النائب عاطف عدوان

بدوره أكد النائب عدوان أن الأولى بالمسؤولين سواء في رام الله أو غيرها من أراضي الضفة الغربية، وهم الذين يتعاملون مع المجتمع الدولي لأنهم في نظره مقبولين لهم، أن يضعوا قضية الأسرى في سلم أولوياتهم.

وقال: «إن أهالي الأسرى لا يجب أن يشعروا أنهم وحدهم في مواجهة جبروت العدو، بل إن كل الشعب الفلسطيني معهم»، مشدداً على أن مقابلة فياض لنتنياهو في يوم الأسير وبأمر من الاحتلال بأن تكون المقابلة في يوم ١٧/٤، هي عار يجب أن نتخلص منه.

النائب إسماعيل الأشقر

في ذات السياق أوضح النائب الأشقر أنه بات واضحاً للعالم أجمع بأن الاحتلال الصهيوني يرتكب جرائم حرب مريعة ضد الأسرى الفلسطينيين، مقترحاً أن يكون يوم الأسير الفلسطيني يوماً للانتفاضة الثالثة، يوماً لانطلاقة انتفاضة الأسرى في كل الأراضي الفلسطينية التي يجب أن يشارك فيها كل أطراف الشعب الفلسطيني انتصاراً وتأييداً لأسرانا البواسل ومطالبهم العادلة وإدانة لممارسات الإرهاب الصهيوني.

وأضاف: «لابد من حملة وطنية يشارك بها الكل الفلسطيني لحمل هموم أسرانا وتصديرها لكل المحافل الدولية، فالعالم لا ينتبه لنا ولا بد من حملة مضادة لما يقوم به الاحتلال من تشويه لحقوق أسرانا البواسل، ولابد من تحشيد الجهود والطاقت لذلك، ولابد أن نحذر الاحتلال من المساس بالمحررين من أسرانا، وأن ثمن ذلك كبير، والمقاومة لن تقف مكتوفة الأيدي مقابل ذلك».

النائب يونس الأسطل

من جانبه قال النائب الأسطل أن فترة الابتلاء التي يمر بها السجناء وإن طالت، هي مقدمة لمرحلة التمكين التي ستعود فيها الأمة لسيرتها الأولى -خير أمة أخرجت للناس-، وسيكون أسرانا الأبطال في مقدمة جيوش الدعاة والفاتحين إن شاء الله.

وشدد على أن الأسرى في سجون السلطة الفلسطينية

في وقت تذهب فيه السلطة الفلسطينية لمقابلة رئيس وزراء (إسرائيل) بنيامين نتنياهو، «لتسليمه رسالة لا يعلم أسرانا عنها سوى ما تحدث عنها أصحابها، بالرغم من أنها قوبلت بلاءات مسبقة رافضة لإعطاء أي من الحقوق المسلوقة».

وطالب خريشة رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، بـ «أن يقرأ مضامين الحركة الأسيرة التي تدعو إلي وحدة شعبنا، وعدم التفاوض مع المحتل، ورسائلهم المؤكدة على أن خط المفاوضات خط عقيم لا ينبغي سوى السراب».

وزير الأسرى عطا الله أبو السبح

إذ نقل الوزير أبو السبح رسالة من الأسرى في سجن النقب الصحراوي شرحو فيها الأوضاع الصعبة والغير إنسانية والمعاملة المهينة التي يتعرضون لها بسبب القرارات الجائرة والمهينة لحكومات الاحتلال، وأكدوا أنه قرروا البدء في الإضراب المفتوح عن الطعام في يوم الأسير الفلسطيني وخوض معركة الأمعاء الخاوية في سبيل إنهاء سياسة العزل الانفرادي اللا إنسانية وسياسة الاعتقال الإداري، وذلك بعد استنفاد كافة الوسائل المتاحة وعدم تحقيق مصلحة سجون الاحتلال لمطالبهم المشروعة.

النائب فرج الغول

فقد أوضح النائب الغول بأن الأسرى في سجون الاحتلال يتعرضون للموت البطيء، داعياً كل الجهات المعنية وأحرار العالم للتكاتف لبذل أقصى الجهود للضغط على الاحتلال.

وتابع: «الحقوق لا تستجدي بل تنتزع، ونشد على يد أسرانا ونقف معهم ولن يهدأ لنا بال ولن يقر لنا قرار حتى الإفراج عنهم جميعاً».

النائب سالم سلامة

من ناحيته قال النائب سلامة: «نحن نعتبر أن قضية الأسرى وتحريرهم واجب شرعي وقضية وطنية خائن كل من يفرط بها»، مندداً بنقض الاحتلال لكل العهود التي قطعها أمام الأسرى والمختطفين والذين أضرَبوا حيث وعدهم بعدم تجديد الاحتلال للاعتقال الإداري.

وأضاف: «علينا التوضيح للعالم أجمع عبر هيئة الأمم ومنظمات حقوق الإنسان أن الاحتلال أتى ببدعة لم يسبقه إليها أحد في العالم، وهي اختطاف رموز الشرعية الفلسطينية تحت بند الاعتقال الإداري، فاعتقال النواب وإبعادهم عن وطنهم هو خارج عن كل القوانين الدولية والإنسانية».

النائب جمال نصار

أما النائب نصار فاقترح أن يتم تشكيل وفد من المجلس التشريعي ليطوف البلاد العربية والأجنبية حتى يذكر الأمة بمسئوليتها وواجبها تجاه الأسرى، وأن يتم إنشاء صندوق



يخوض الأسرى غداً إضراباً شاملاً عن الطعام في كل المواقع، مطالبين بتحسين ظروفهم ووقف سياسات (الاعتقال الإداري والعزل الانفرادي وحرمان الزيارة والإهمال الطبي وحرمان التعليم وفحص DNA والقمع والتفتيش العاري)، وإن لم تستجب سلطات الاحتلال الصهيوني لمطالبهم المشروعة؛ فربما يتطور المشهد إلى أكبر إضراب من نوعه تشهده السجون، ربما تكون الشرارة لانتفاضة ثالثة، وهذا يحتاج منا إلى تنظيم وحشد كل الجهود في الداخل والخارج لنصرتهم وتعزيز صمودهم بكل ما نستطيع، بما فيها تنظيم اعتصامات تحاصر سفارات الاحتلال وتفضح جرائمه وتعزله عالمياً.

١١ توصيات:

١. ندعو الدول التي يسمح قانونها باختصاص القضاء الدولي؛ أن تبادر لرفع دعوى لمقاضاة قادة الاحتلال الصهيوني السياسيين والعسكريين، على جرائمهم بحق الأسرى الفلسطينيين والنواب المختطفين والمأسورين في سجون الاحتلال الصهيوني.
٢. ندعو جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والبرلمانات العربية والأوروبية ومجلس حقوق الإنسان الدولي بالدعوة إلى عقد جلسة خاصة لبحث قضية الأسرى والنواب في سجون الاحتلال الصهيوني.
٣. ندعو كل الأحزاب والمؤسسات والهيئات والنقابات في مختلف الدول العربية والإسلامية والأوروبية إلى استمرار الفعاليات التضامنية وتوحيد الجهود وحشد محلياً وعالمياً لنصرة الأسرى والنواب في سجون الاحتلال الصهيوني، وتنظيم اعتصامات تضامنية كبيرة تحاصر سفارات الاحتلال وتفضح جرائمه وتعزله عالمياً.
٤. نطالب فصائل المقاومة الفلسطينية إلى فتح كل الخيارات واتخاذ كل الوسائل لتحرير الأسرى من سجون الاحتلال الصهيوني.
٥. نطالب الحكومة الفلسطينية باعتماد مادة تعليمية دراسية حول قضية الأسرى، لتبقي قضيتهم حاضرة لدى الأجيال.
٦. نطالب الحكومة الفلسطينية بإقامة متحف لإحياء الذاكرة يختص بقضية الأسرى ويضم كل ما يتعلق بالتاريخ المتعلق بالأسرى ويوثق لكل المجرمين الذين قمعوا الحركة الأسيرة.

مداخلات النواب والضيوف

النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي حسن خريشة

عبر عن أسفه أن تتعالى صيحات الأسرى في سجون الاحتلال



لجنة التربية والقضايا الاجتماعية في المجلس التشريعي تحت مجهر "البرلمان"

عطاء برلماني يعالج ملفات شائكة في ظل ظروف معقدة



مقرر اللجنة: نراقب أداء وزارتي الصحة والتعليم ونسعى لمراجعة القوانين الصحية واقتراح تشريعات جديدة تنهض بالمستوي الصحي بما يتلائم مع احتياجات المواطنين



رئيس اللجنة: أنجزنا العديد من القوانين وعقدنا جلسات استماع لعدة وزراء ونهدف لخلق بيئة تنهض بالمستويات التعليمية والصحية والثقافية في المجتمع

اللجنة بحياة المواطن الفلسطيني وبالقضايا الوطنية. "البرلمان" وضعت لجنة التربية والقضايا الاجتماعية في المجلس التشريعي تحت المجهر، وأعدت التقرير التالي.

والعمال والشؤون الاجتماعية، ولجنة الثقافة والاعلام والآثار والشباب والمرأة والطفولة، ولجنة مقاتلي الثورة الفلسطينية القادمة. ومن خلال التمعن في مكوناتها نلمس بشكل كبير ارتباط عمل

تعتبر لجنة التربية والقضايا الاجتماعية إحدى أكبر لجان المجلس التشريعي، حيث تتكون من ست لجان فرعية هي: لجنة الصحة، ولجنة التربية والتعليم والشؤون الدينية، ولجنة أسر الشهداء والجرحى والأسرى، ولجنة العمل

الدولية ومؤسسات حقوق الإنسان. وأن دورهم هو دور تكاملي مع الدور الذي تقوم به وزارة الصحة في هذا الإطار. مشيراً إلى قيامهم بطرح هذا الملف مع الخارجية السويسرية ومع منظمة الصليب الأحمر الدولي في زيارتهم الأخيرة إلى سويسرا، وتزويدهما بالتقارير الخاصة بالوضع الدوائي في قطاع غزة. وتابع: «قدمنا تقريراً مفصلاً للمجلس التشريعي حول نفس الموضوع، وتمّ مناقشته ورفع التوصيات اللازمة للسلطة التنفيذية من أجل العمل على تجاوز الأزمة الصحية».

الآفاق والطموحات

وفيما يخص الآفاق والطموحات التي تبتغيها اللجنة أوضح النائب الجمل أن اللجنة تنطلق في آفاقها وطموحاتها من مكوناتها وأهدافها. فهي تسعى في عملها إلى تحقيق ركيزة هامة وهي خدمة أبناء شعبنا في كافة المجالات والوصول إلى تعزيز حق المواطنة لكل فرد داخل المجتمع الفلسطيني. مؤكداً أنهم ومن خلال هذه الركيزة يطمحون لتوفير بيئة قانونية سليمة تحقق النهوض بالمستويات التعليمية والصحية والدينية والعمالية في الأراضي الفلسطينية. والعمل على تطوير النظم الاجتماعية بما يضمن توفير حياة كريمة للأسر الفلسطينية وخاصة الأسر الفقيرة والنساء والأطفال وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة مثل المعاقين.

وأضاف: «نسعى خلال الفترة المقبلة للعمل على تطوير بيئة عمل الهيئات التدريسية في وزارة التربية والتعليم العالي خاصة وأنها في عام التعليم، وكذلك الحفاظ على حقوق العاملين في وزارة الأوقاف من أئمة وخطباء ووعاظ ومؤذنين في المساجد. وفي مجال الثقافة الفلسطينية نتطلع لإيجاد استراتيجيات وطنية شاملة تعمل على نشر الثقافة الفلسطينية بين أبناء الشعب الفلسطيني خاصة وأنها شعب ذو حضارة وتاريخ وقضية تعد من أعدل القضايا في العالم». من جهته أكد النائب النجار أنهم يطمحون في مجال خدمتهم لقضية الأسرى داخل السجون الصهيونية للقيام بتعريف العالم كله بقضية الأسرى ومعاناتهم داخل السجون الصهيونية خلال الفترات المقبلة وتهئية كل السبل نحو الإفراج عنهم وعودتهم إلى أهلكهم سالمين غانمين ليقوموا بدورهم الرائد في بناء وتنمية المجتمع الفلسطيني.

واختتم قائلاً: «إجمالاً نحن في لجنة التربية والقضايا الاجتماعية بالمجلس التشريعي نسعى للوصول إلى تيسير حياة الإنسان داخل المجتمع من خلال التكامل مع باقي لجان المجلس والسلطة التنفيذية من أجل تحقيق تنمية مستدامة داخل الأراضي الفلسطينية».

خلال متابعتهم الدورية لهذا الملف تقدماً ملحوظاً في الوضع التعليمي خاصة ونحن في عام التعليم الفلسطيني.

وتابع: «بالرغم من هذا التطور فإننا لا زلنا نتطلع للأفضل خاصة وأن معدلات الالتحاق في مؤسسات التعليم في فلسطين يعتبر من أعلى معدلات الالتحاق في العالم ما يوجب علينا جميعاً العمل بكل قوة من أجل الانتقال بقطاع التعليم من القراءات العشوائية إلى الدراسات المنهجية والخطط المستقبلية من خلال تطوير الأنظمة والقوانين التي تنظم هذا القطاع الهام.

ولفت النائب الجمل إلى أنهم قاموا برفع توصيات لوزارة التعليم في العديد من الأحيان من أجل مراجعة وتنقيح المناهج الفلسطينية بما يتلاءم مع متطلبات العصر وواقع الشعب الفلسطيني، منوهاً إلى سعيهم الحثيث لإقرار قانون خاص بالتعليم يحفظ حقوق كافة العاملين في هذا المجال سواء التعليم العام أو التعليم الجامعي.

وحول الواقع الصحي أكد النائب النجار أن الحصار المفروض على قطاع غزة ألقى بظلاله بشكل واضح على القطاع الصحي. الأمر الذي سبب نوعاً من التراجع في نوعية الخدمة المقدمة للمواطن. مضيفاً أنه على الرغم من ذلك فإن الجهود التي قامت وتقوم بها وزارة الصحة من أجل الارتفاع بالواقع الصحي في القطاع بدأنا نلمس نتائجها بشكل واضح خاصة فيما يتعلق بتدريب الكادر الطبي وابتعاث عدد من الأطباء المميزين للحصول على التدريب والخبرات الضرورية اللازمة لتطوير العمل في المؤسسات الصحية العاملة في القطاع.

العلاقة مع السلطة التنفيذية

أما بشأن العلاقة مع السلطة التنفيذية فقد أوضح النائب الجمل أن اللجنة تقوم بالرقابة على العديد من الوزارات والمؤسسات الحكومية التي تقع ضمن دائرة اختصاصاتها. ومن هذه الوزارات وزارتي الصحة والتعليم التي تتعدد أوجه الرقابة عليهما، معبراً عن شعوره بالارتياح الكبير في هذا الإطار نظراً لأن دور اللجنة واضح بشكل كبير لدى هاتين الوزارتين اللتان ترحبان بنا دائماً وتبذلان كافة الجهود من أجل تسهيل مهام اللجنة الرقابية.

اللجنة والأزمات الصحية والدوائية

وحول سبل تعامل اللجنة مع الأزمة الصحية وأزمة نقص الدواء التي تعصف بالقطاع أكد النائب النجار أنهم حريصون على التواصل مع كافة المؤسسات ذات العلاقة بالوضع الصحي وخاصة مؤسسات التمويل

وتابع: «خلال عام ٢٠١١م قامت اللجنة بدراسة وتقديم مشروع قانون الشباب وقانون زراعة الأعضاء البشرية اللذين تم إقرارهما بالقراءة الثانية فأصبحا نافذين. كما يجري العمل حالياً على تقديم مشروع قانون تنظيم المهن الصحية لإقراره بالقراءة الثانية، ومشروع قانون النقابات لإقراره بالقراءة العامة، وهناك العديد من مشاريع القوانين التي تجري في الوقت الحالي دراساتها من أجل تقديمها للمجلس بالآليات المتبعة لإقرارها».

وعلى صعيد الرقابة أشار النائب الجمل إلى أن اللجنة تقوم بشكل دوري بمتابعة أداء السلطة التنفيذية في المجالات التي تقع ضمن اختصاصاتها. فمُنذ بداية العام الحالي قامت اللجنة بعقد ٦ جلسات استماع لعدد من وزراء الحكومة لمناقشة قضايا متنوعة في مجالات التعليم والصحة والأوقاف والثقافة والأسرى وغير ذلك. كما قامت بعدد من الزيارات الميدانية لبعض المؤسسات الحكومية التي اطلعت خلالها على سير العمل فيها وأبرز المعوقات التي تواجهها، كما قدمت بعض الملاحظات التي أسهمت في تطوير الخدمة المقدمة للمواطن في سبيل الارتقاء بخدمته والعمل من أجل راحته. مضيفاً أن اللجنة استقبلت العديد من الوفود التي تمثل شرائح عديدة من أبناء شعبنا مثل شريحة المعاقين والطلاب والمرأة والشباب والمؤسسات الخيرية والنقابات وغيرها من شرائح الوطن.

أما على صعيد الدراسات ومراجعة الخطط والبرامج التنفيذية فقد أكد النائب النجار أن اللجنة تقوم دورياً بالاطلاع على الخطط التنفيذية والتقارير السنوية التي تصدرها السلطة التنفيذية ودراساتها. ثم ترفع التوصيات اللازمة لمناقشتها تحت قبة البرلمان والمصادقة عليها حسب الأصول، كما تأخذ المبادرة تجاه القضايا الوطنية ذات العلاقة بعمل اللجنة. وتابع: «بناءً على ما تقدم فإن رئيس ومقرر اللجنة وأعضاءها يشعرون بارتياح كبير للعمل الذي يؤديه، فاللجنة تقوم بدورها بشكل جيد خاصة وأن طبيعة عملها مرتبطة بشكل مباشر بخدمة المواطن الفلسطيني، ومع ذلك فنحن في اللجنة نتطلع لأداء أفضل لخدمة أبناء شعبنا الذين يستحقون منا كل رعاية واهتمام».

تقييم الوضع التعليمي والصحي

وحول الوضع التعليمي في القطاع أكد النائب الجمل أن جانب التعليم يعتبر أساسياً ومهماً في حياة كل الفلسطينيين ما دفع لجنة التربية والقضايا الاجتماعية لإيلائه اهتماماً خاصاً ومتابعة حثيثة مع الوزارة المعنية. مشيراً إلى أنهم لمسوا من

الناب د. عبد الرحمن الجمل رئيس اللجنة أكد أن لجنته تهدف إلى متابعة فلسفة التربية وأهداف التعليم ومواءمتها لثرائنا وقيمنا الدينية والروحية وطموحاتنا الوطنية وفقاً للتطور وروح العصر والاستفادة من التجارب العالمية والخبرات الإنسانية، مشيراً إلى أن اللجنة تسعى كذلك إلى مناقشة وإقرار سياسة التعليم بمختلف مستوياتها وربطها بخطة التنمية مع الأخذ بعين الاعتبار الارتقاء بمستوى المعلم وبما يتوافق والفلسفة التربوية والتعليمية المعتمدة.

وحول الشأن الاجتماعي أوضح النائب الجمل أن اللجنة تهدف إلى المساهمة في تطوير النظم الاجتماعية بما يضمن حياة كريمة للأسر الفقيرة من خلال الدعم المادي والتأمين الصحي ورعاية الأمومة والطفولة والمسنين والعجزة وذوي الاحتياجات الخاصة كالمعاقين الذين يتم العمل على وضع تشريع خاص بهم يضمن حقهم في التعليم والعلاج والتأهيل والتنقل والعمل.

وعلى صعيد متابعتها للواقع الصحي أكد النائب د. خميس النجار مقرر اللجنة أن لجنته تهدف بشكل أساسي إلى مراجعة القوانين الصحية الموجودة والعمل على تطويرها واقتراح تشريعات جديدة تحقق النهوض بالمستوى الصحي بما يتلاءم مع احتياجات وطموحات الشعب الفلسطيني والعمل على توفير الإمكانيات اللازمة.

وفي الإطارين الثقافي والإعلامي لفت النائب النجار إلى أن اللجنة تساهم في اقتراح استراتيجيات وطنية شاملة لتنمية الثقافة في فلسطين والنهوض بها على قاعدة التنوع الثقافي ومبدأ المشاركة والإبداع سواء في المجال الفكري أو الأدبي أو الفني أو التراث وغيرها، مشدداً على ضرورة وضع سياسة إعلامية شاملة لتطوير وتحديث وسائل الإعلام لتمكينها من القيام بدورها الحيوي على الصعيدين الداخلي والخارجي، والمساهمة في اقتراح الخطط والتوصيات لتطوير الإعلام الفلسطيني بما يضمن تقديم القضية الفلسطينية وحقوق شعبنا بشكل لائق إقليمياً وعالمياً.

تقييم عام

وحول تقييم أداء اللجنة أكد النائب الجمل أن اللجنة تؤدي عملها من خلال ثلاث آليات رئيسية وهي التشريع والرقابة ومراجعة الخطط والبرامج التنفيذية. وبناءً عليه تقوم اللجنة بشكل دوري بتقديم مشاريع القوانين التي من شأنها أن تعمل على حفظ حقوق أبناء شعبنا وتنظيم العلاقات الإنسانية في المجتمع الفلسطيني.

من وحي آية

(سجون الاحتلال قصور
فسيحة إزاء زنازينهم في
جهنم الشحيحة)

النائب / ديونس الأسطل

(فَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ وَإِنْ عُدْتُمْ عَدَا وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ

لِلْكَافِرِينَ حَصِيرًا)

الإسراء (8)

إن اليهود قوم قست قلوبهم، فهي كالحجارة، أو أشد قسوة، فقد طال عليهم الأمد فقتست قلوبهم، كما أنهم قد ران على قلوبهم ما كانوا يكسبون، فإذا أضيف إلى ذلك ظنهم أنهم ليس عليهم في الأميين سبيل، وأنه لن تَمْسَهُم النار إلا أياماً معدودة، أدر كنا لماذا يعاملون أسرانا بكل تلك الغلظة، حتى يمتك أحدهم في العزل الانفرادي فوق عشر سنين، ولا يلوح في الأفق نهاية وشيكة لمحنته، كما أن الذين يضربون عن الطعام: لانتزاع أدنى الحقوق الأدمية يسليخ بعضهم أكثر من شهرين، ويصل إلى شفا حضرة من الموت، وهم لا يستجيبون، وقد تضطر الحرائر التي أعيدت إلى القيد تارة أخرى، وقد لبثت من قبل في السجن بضع سنين، أن تخوض معركة العزوف عن الطعام شهراً ونصف الشهر حتى يرضخ بنو صهيون للقبول بإخراجها وإجلائها عن بيتها وأهلها، كما أن الطاعنين في السن الذين لا يكادون يطيقون صوم رمضان يجدون أنفسهم مكرهين على امتطاء الصعاب وهم يقتحمون ميدان الأمعاء الخاوية.

فإذا تحدثت عن أصناف التعذيب الأخرى على أيديهم، أو بأيدي إخوانهم من العملاء الذين اصطلح على نَعْتهم بالعصافير، وهم إلى الجردان أقرب، وبالحنازير أشبه: فإن المقام يطول. لذلك فإنني أشد الانتباه إلى آية المقال، تلك التي عَقَب بها ربنا تبارك وتعالى على بُشراه بأن عباداً له أولي بأس شديد سيسلطون على بني إسرائيل حين يفسدون في أرضنا المقدسة، ويعلون علواً كبيراً، وأن ذلك يحدث منهم مرتين في التاريخ، ولو افترضنا جدلاً أن يعودوا ثالثة فلن يفلتوا من الجوس خلال ديارهم، ومن إساءة وجوههم، ومن تنبیر ما علوه تنبیراً، جرياً على سنة الله في المفسدين حين يحق عليهم القول، فيدمرهم تدميراً، وقد تأذن لبيعتن عليهم إلى يوم القيامة من يسوهم سوء العذاب: تأكيداً لضرب الدلة عليهم، وأن ينالهم غضب من ربهم وذلة في الحياة الدنيا مَذ اتخذوا من بعد غياب سيدنا موسى لميقات ربه من حليهم عجلاً جسداً له خوار، وقالوا: هذا إلهكم وإله موسى، ولن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى.

فإذا فَهَمُوا أن الله عز وجل قد أخذهم بالبأساء والضراء لعلهم بَصُرْ عُون، فتأبوا وأنابوا؛ كان العقاب رحمة بهم، فذلك قوله: «عسى ربكم أن يرحمكم»، و أتى لهم التناوش للإيمان وقد قطع الله جل جلاله بأنهم لا يؤمنون، ولو جاءتهم كل آية، فقد كان فريق منهم يسمعون كلام الله: أي تكليمه لسيدنا موسى عليه السلام، ثم يَحْرِفُونَهُ من بعد ما عقلوه وهم يعلمون، فضلاً عن مخازٍ أخرى كثيرة، لا يُرجى ممن هُوَ في قعرها أن يؤمن بالله رب العالمين.

لذلك فإن العقوبة حائقة بهم في الدنيا لا محالة، وأما في الآخرة فقد جعل الله جهنم لهم وللكافرين حصيراً، والأرجح في تأويل الحصر أنه السجن الضيق الذي يحصرهم حصراً، ويضيق بهم غاية الضيق، كما قيل في معناه إنه الفراش الذي يقعدون عليه، وهو للتهكم والتبكيت، فأى فراش يستريح عليه المجرمون حين يكون من النار؟! فلهم من جهنم مهاد، ومن فوقهم غواش، فهي فراش وغطاء، وقد قُطِعَتْ لهم ثياب من نار، كما أن سراويلهم من قَطْران، وتغشى وجوههم النار: ليجزي الله كل نفس ما كسبت. إن مما يشهد بأن جهنم زنازين خائفة قوله تعالى: «وَإِذَا أُلْقُوا مِنْهَا مَکَانًا ضِيقًا مُّقْرَنَيْنِ دَعَوْا هَٰئِلًا ثُبُورًا» (الفرقان ١٣)

وقد رسم شدة ذلك الضيق قوله سبحانه من سورة يس: «وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًا فَأَعْشَيْنَاهُمْ فِيهِمْ لَا يَبْصُرُونَ» (الآية ٩) ويشهد لذلك قوله عز وجل: «إِنَّمَا عَلَيْهِمْ مُؤَصَّدَةٌ. فِي عَمَدٍ مُمَدَّدَةٍ» (الهمزة ٨، ٩) إذ في بعض تآويلاتها أن العَمَد أسطوانات مجوفة كالقصبة، يكونون لا يملكون فيها حراكاً، إلا الإصطراح قائلين: ربنا أخرجنا نعمل صالحاً غير الذي كنا نعمل، ولكن الجواب: فذوقوا؛ فما للظالمين من نصير، ثم يقال لهم: اخسؤوا فيها ولا تكلمون.

وقد جاء في السنة ما يشهد بوجود السجون في جهنم، والعياذ بالله، فقد أخرج الترمذي في الباب (٤٧) من كتاب القيامة في سنته، والإمام أحمد في مسنده، كلاهما من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً: «يُحْشَرُ الْمُتَكَبِّرُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَمْثَالَ الذَّرِّ فِي صُورِ الرِّجَالِ، يَغْشَاهُمُ الذَّلُّ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ، فَيَسْأَلُونَ إِلَى سَجْنٍ فِي جَهَنَّمَ يُسَمَّى بُولُسَ، تَعْلُوهُمْ نَارُ الْأَنْبِيَاءِ، يُسْقَوْنَ مِنْ عَصَاةِ أَهْلِ النَّارِ طِينَةَ الْخَبَالِ» واللفظ للترمذي، ورقم الحديث (٢٤٩٢)، وهو حسن صحيح.

وينبغي التنبيه إلى أن هذا لونٌ واحد من ألوان العذاب، ولهم فيها من شكله أزواج، ولن يزيدهم الله إلا عذاباً، فقد زادهم عذاباً فوق العذاب بما كانوا يفسدون.

أما نحن – المؤمنین – فإننا على يقين أن السجون رحمة ونعمة، إذ إنها محاضن تربوية، وساحات للتعبئة الفكرية، والتوعية السياسية، ومعاهد للتفقه في الواقع، واكتساب الخبرات، فإن الله يصنعنا بها على عينه، ليصطفينا لمرحلة التمكين؛ فإن الدنيا دار ابتلاء، فالشُر والخير فتنة، وإن الابتلاء بالَصْر أهون الامتحانين؛ فإن الكثيرين يصبرون لحكم ربهم، ويستنهضون بالسجن وأهله، إذ الدنيا سجن المؤمن، وجنة الكافر، لذلك فإننا لا تتغير علينا الدنيا كثيراً عندما نَجْرُجُ إلى المعتقلات، بينما الجبناء البخلاء هم الذين يكادون يموتون كمدماً حين يؤخذون من جنتهم إلى قبور الأحياء، فيفتك الهَم والغَم بنفوسهم، ويسقط كثير منهم في شباك العمالة والخيانة.

ألا فليضحك الصهاينة وإخوانهم المنافقون قليلاً، وهم يَطْعُونُ في البلاد، ويكثرون فيها الفساد، وليكوا كثيراً؛ فإن الله جل جلاله ليذيقنهم من العذاب الأدنى دون العذاب الأكبر، ولن تجد لهم نصيراً، ولا يجدون عن عَمَدِ الحطمة محيصاً.

أسأل الله ألا نسمع حسيستها، ونحن فيما اشتهت أنفسنا خالدون

النائب ياسر منصور في حوار مع "البرلمان":

رسالة عباس لنتنياهو لا تحمل جددا وإذا أصرت السلطة
على المفاوضات فعليها تغيير إدارتها من الألف إلى الياء

الماضي.
"البرلمان" التقت النائب ياسر منصور عبر الهاتف، وسألته عن جدوى وأبعاد إرسال الرسالة، عبر هذا الحوار.

التهديد باللجوء للقانون الدولي ورقة فارغة المضمون..

والاحتلال لا يعير انتباها لكل الاتفاقيات والقوانين الدولية



النائب/ ياسر منصور

ما تعليقك على الرسالة التي ينوي السيد محمود عباس إرسالها لنتنياهو عبر رئيس حكومته سلام فياض؟ وهل تحمل هذه الرسالة أي جديد؟

بعد الاطلاع على مضمون الرسالة ما وجدت أنها تضمنت شيئا جديدا، هناك حديث عن قضايا تم الحديث عنها سابقا، سواء في اللقاءات التي تمت مؤخرا في الأردن أو ما سبقها من لقاءات أو حتى بناءً على الاتفاقات المسبقة سواء كان في أوسلو أو واي ريفر وغيرها.

وواضح أن الحديث يدور على ما هو موجود وتكرر له، لكن الطرف الإسرائيلي ما زال على موقفه

المتعنت، فالحديث كله سبق وأن طرح ولم يستجب له الاحتلال. **ماذا تتوقع أن يكون عليه رد الفعل الإسرائيلي بشأن الرسالة؟ وهل تملك السلطة فعلا خيارات حقيقية حال رفض ننتياهو مضمون الرسالة والمطالب الواردة بها؟**

واضح أن الجانب الإسرائيلي لا زال متعنتا ويتحدث من منطلق القوة وهو الذي يفرض نفسه في النهاية، الآن الفلسطينيون يستجدون من أجل أن يتم تطبيق هذه الاتفاقيات لكن حتى هذه اللحظة حكومات «إسرائيل» المتعاقبة لم تستطع أن تقدم شيء للجانب الفلسطيني، حتى اللحظة التصور يدور على ٢٢٪ من أراضي فلسطين التاريخية، ومع ذلك هذه الأراضي جزء كبير منها الآن تم السيطرة عليه وبناء مستوطنات وتوسيعها بشكل جنوني، بشكل حتى لم يعد للفلسطيني أي مجال فيه للتوسع أو التواصل في مناطق السلطة الفلسطينية، بالتالي واضح أنه في النهاية سيبقى الاحتلال الإسرائيلي يماطل ويماطل في هذه المفاوضات والرسائل واللقاءات هنا وهناك حتى لا يبقى مجال لإقامة دولة فلسطينية في هذه الأراضي.

وما تملكه السلطة الآن هو التهديد بالقانون الدولي وتفعله والحديث عن ضرورة طرح موضوع إقامة الدولة الفلسطينية والاعتراف بها في الأمم المتحدة حتى هذه اللحظة، وهذا ما تعتبره السلطة أوراق قو، لكن في الحقيقة أنا أتصور أن هذه الأوراق فارغة من مضمونها ولن تحقق دولة، والاحتلال الإسرائيلي في النهاية هو الذي يفرض رأيه بالقوة.

ما الذي يعنيه تهديد أبو مازن باللجوء إلى تحكيم القوانين الدولية حول صلاحيات ومسئوليات سلطة الاحتلال حال رفض مطالب السلطة؟

من الواضح أن الاحتلال لا يعير انتباها لكل الاتفاقيات والقوانين الدولية وهناك قرارات صدرت من مجلس الأمن والجمعية العمومية للأمم المتحدة تدين الاحتلال في كثير من القضايا، لكن على أرض الواقع لم يطبق أي من هذه القرارات على الاحتلال، وهو لا يزال يركز على منطق القوة والعنجهية ويفرض رأيه في النهاية، وأوراق السلطة التي تلوح بها لن تفيد ولن يعير لها الاحتلال أي انتباه.

أفادت مصادر سياسية مطلعة أن الإدارة الأمريكية طلبت من السلطة التريث وعدم القيام بأية خطوة رداً على رفض ننتياهو المتوقع للرسالة، وذلك حتى انتهاء الانتخابات الأمريكية نهايات العام الحالي.. من هنا ما الفائدة التي تجنيها السلطة من إرسال هذه الرسالة ما دامت الأمور ستبقى على ما هي عليه حتى الانتهاء من الماراتون الانتخابي الأمريكي؟ السلطة تهدف من ذلك وترمي إلى سحب الذرائع من جانب الاحتلال وأنها لا زالت موجودة، وأنه إن لم يتم التعاطي مع هذه الرسالة ومضمونها فالسلطة لن يعود لها أي وجود وأي اعتبار، وبالتالي السلطة الآن مهددة بالزوال والحل إن لم تعط مقومات وجودها وقوتها من خلال إقامة دولة فلسطينية، والولايات المتحدة الآن هي مشغولة بالانتخابات

والإعداد لها وبالتالي هي معنية بالمواصلة وإطالة أمد هذه الحالة الموجودة على الساحة الفلسطينية ، وعدم طرح أي شيء من قبل السلطة على مجلس الأمن وغيره من المؤسسات الدولية حتى انتهاء الانتخابات الأمريكية.

ما الحال الذي ستؤول إليه القضية الفلسطينية والأوضاع الفلسطينية الداخلية في ظل حالة الجمود القاتل الذي يعتري المرحلة الراهنة.. لا مفاوضات .. لا مصالحة .. تهدئة في غزة.. لا مقاومة في الضفة.. ما المخرج من هذه الحالة؟

أتصور أن هذه الحالة غريبة عجيبة ومن أخطر ما تمر به القضية الفلسطينية، وستبقى هذه الحالة لأن السلطة في الضفة الغربية معنية ببقائها، بمعنى حالة عدم مقاومة الاحتلال والسلام الموجودة، وهي تقبول أن المفاوضات أو لا وثانيا وأخيرا، وبالتالي هي تريد من الاحتلال أن يحقق لها شيء، فهي نفذت ما عليها من التزامات وتطالب الاحتلال أن يفعل الشيء نفسه، أتصور أن الحالة ستبقى كما هي الآن ما لم يحصل تغيير دراماتيكي في المرحلة القادمة.

الآن المطلوب من السلطة الفلسطينية أن تلقي بالآ وتتنبه إلى الحالة

الوضع الفلسطيني الراهن خطير..
والمصالحة الحقيقية هي التي تفرض
الشروط على الاحتلال

الفلسطينية الداخلية، فنحن لا نريد أن نعمل على الاحتلال الإسرائيلي وما سيقدمه لنا، يجب أن نتوجه إلى شعبنا وإلى صفنا الداخلي وننظم بيتنا الداخلي ونهي حالة الانقسام ونعيد وحدتنا الفلسطينية، ونتوجه إذا أردنا إلى المجتمع الدولي ومجلس الأمن أو غيره أن نتوجه موحدين، وأتصور أنه لا يوجد هناك من يمانع إقامة دولة فلسطينية وهذا أمر متفق عليه، وبالتالي وحدتنا ستكون عنوان ومصدر القوة، ونستطيع أن نواجه العالم جميعه من خلال هذه الوحدة، فالأصل أن نبحث عن هذا الموضوع ونمهد له من خلال خطوات عملية على أرض الواقع.

أخيرا.. ما استشرافك ورؤيتك المستقبلية لطبيعة العلاقة الفلسطينية الإسرائيلية في ضوء المعطيات القائمة؟

السلطة الفلسطينية معنية بإبقاء حالة المفاوضات وهذا الكلام تحدث به السيد أبو مازن ومسئولي ملف المفاوضات أكثر من مرة، وهي معنية بأن تبقى هذه الحالة قائمة ومستمرة، لكن في الحقيقة الاحتلال هو الذي ينفذ ما يريد على أرض الواقع ويبسط سيطرته ومخططاته الاستيطانية ويستولي على الأراضي ويقتحم البيوت، وبالتالي أتصور أنه ما لم يكن هناك وجهة نظر أخرى للسلطة الفلسطينية في المفاوضات فإن الوضع سوف يبقى كما هو عليه وستواجه السلطة مزيدا من المشكلات ومعارضة لسياساتها البعيدة عن تطلعات الشعب الفلسطيني، لذلك عليها أن تعيد النظر في المفاوضات برمتها أو طريقة المفاوضات إذا سلمنا أنها لا تريد إنهاء المفاوضات يجب أن تغير الطريقة التي تمارس فيها المفاوضات مع الاحتلال بحيث يمتلك الجانب الفلسطيني أوراق قوة ويحدد ثوابته وشروطه التي لا يمكن التنازل عنها بأي حال من الأحوال، ويجب أن يكون هناك مصالحة حقيقية لأن المصالحة هي التي تفرض شروط على الاحتلال وتجعل موقفنا أصلب وأقوى بكثير مما هو عليه الآن.



آفاق آفاق

مؤمن بسيسو

سر الانتصار

قضية الأسرى تدخل اليوم منعطفًا حاسمًا في ظل حجم ومستوى المخططات الإسرائيلية العنصرية التي تستهدف مسخ كرامتهم الأدمية وإقصاءهم خارج الزمن. اليوم، نحن كفلسطينيين، قوى وفصائل ومؤسسات مجتمعية وشرائح شعبية، أمام خيارين لا ثالث لهما: الخيار الأول أن نستمر في لوك الكلمات الداعمة للأسرى، وإرهاق أبداننا في إطار الفعاليات والمسيرات التضامنية التي لا تنشد إلى خطة موحدة وهدف جامع مشترك، وبالتالي انفضاض السامر عن لا شيء في نهاية المطاف، واستمرار معاناة الأسرى داخل السجون. أما الخيار الآخر فهو أن نرتقي إلى مستوى خطورة اللحظة التاريخية التي يفرضها الاحتلال ضد أسرارنا الأبطال، ونمارس الفعل الذكي المؤثر القادر على ضرب مخططات الاحتلال وإجباره على مراجعة منظومة إجرامه البشع وإجراءاته اللاإنسانية بحق الأسرى. الانحياز للخيار الأخير الذي ينشده كل فلسطيني حر ليس سهلاً، فهو يحتاج إلى تنقية ذواتنا الفصائلية من الشوائب الضارة، وتغليب المنطق الوطني الجامع، والنزول عند مقتضيات العمل الجماعي المشترك، على خلاف ما اعتادت عليه الساحة الفصائلية التي أصيبت بداء الانقسام طيلة السنوات الماضية. نحتاج اليوم إلى تذكير بالعديد من الضروريات التي تشكل أساس النجاح لأي عمل يبتغي نصرة الأسرى في معركة كبرى ضد الاحتلال.

أولاً، نحتاج إلى توحيد الجهد الوطني العام عبر إرساء خطة جامعة تضبط إيقاع الفعاليات التضامنية وتضمن تأطير وعدم بعثرة وتشتت الجهد المبذول وطنياً، فالوحدة هي سر الانتصار والمدخل السليم نحو تكثيف الضغط على الاحتلال وإجباره على الرضوخ والانحياز. ولا يخفى أن الانقسام قد ألقى بظلاله السلبية داخل السجون وعلى كافة مناحي الحياة الفلسطينية، لذا فإن المصالحة تشكل أولى وأهم الضروريات لنصرة الأسرى لأن فاقده الشيء لا يعطيه. ثانياً، نحتاج إلى تشكيل لوبيات فاعلة على مستوى الأمة العربية والإسلامية بهدف الضغط على حكوماتها للتحرك الجاد ضد سياسات الاحتلال بحق الأسرى، وضمان طرح قضيتهم في مختلف المحافل الإقليمية والدولية.

ولا ريب أن دعم تشكيل هذه اللوبيات التي تحترف استخدام وسائل الضغط المعروفة كفيل بوضع قضية الأسرى ضمن سلم الأولويات العربية والإسلامية الرسمية خلال المرحلة القادمة. ثالثاً، نحتاج إلى تشكيل تجمعات قانونية قوية في طول وعرض الوطن العربي والإسلامي وعلى امتداد العالم بأسره، تعمل بكل ما أوتيت من قوة لإعداد ملفات دقيقة عن قادة وجنود الاحتلال، وتتولى تسليمها إلى العديد من التجمعات العربية والإسلامية والدولية بهدف إحالتها إلى المحاكم الدولية المختصة، توطئة لفضح ومحاصرة كيان الاحتلال ومحكمة قادته وجنوده كمجرمي حرب. هناك الكثير مما يمكن فعله لنصرة الأسرى، ولكننا أحوج ما نكون إلى الفعل النوعي القادر على تغيير المعادلة الراهنة، فالأسرى ينتظرون ويستحقون منا الكثير.

شكاوى المواطنين.. التشريعي

يراجع وباب الحكومة مفتوح حسب القانون



النائب سلامة: لا أحد فوق القانون.. وهناك تجاوب وتفاهم بين السلطتين التنفيذية والتشريعية لخدمة مصالح المواطنين



المستشار رزقة: الحكومة تستقبل الشكاوى المحالة من التشريعي حسب القانون.. وروح التعاون تسود علاقة الحكومة مع المجلس التشريعي

سيادة روح التعاون والتفاهم بين الحكومة والمجلس التشريعي على قاعدة تحقيق مصالح المواطن الفلسطيني، مؤكداً على أن السلطة التشريعية تمارس رقابتها بشكل كامل على السلطة التنفيذية حسب القانون.

أكد مسئولان يمثلان السلطتين التشريعية والتنفيذية على طبيعة العلاقة التكاملية بينهما في إطار حل شكاوى وقضايا المواطنين، مشددين على ألا أحد فوق القانون. ونوه المسئولان في حوارين منفصلين مع "البرلمان" إلى

مشدداً على وجوب أن تكون السلطة التنفيذية يدنا التي نعمل بها.

مسألة حسب القانون

بدوره أكد د. يوسف رزقة المستشار السياسي لرئيس الوزراء على سيادة روح التعاون والتفاهم بين الحكومة والمجلس التشريعي على قاعدة تحقيق مصالح المواطن الفلسطيني. وأشار إلى إمكانية حدوث بعض الاختلافات في وجهات النظر فيما يتعلق بقضايا مركزية كإقرار الموازنة أو أداء بعض الوزارات حيث تتم المسائلة والمراجعة من المجلس التشريعي للسلطة التنفيذية حسب ما يكفله القانون.

إعانة وتكامل

وأكد المستشار رزقة بأن هذه الحالة تمثل صورة من النموذج الإسلامي في فصل السلطات، موضحاً أن القاعدة ليست الاختلاف وإنما الإعانة والتكامل في تنفيذ المهمات، وهذا هو مفهوم المعارضة الحقيقية في الإسلام حتى في مجال العمل التشريعي. وأضاف قائلاً: "كل ما يأتي للمجلس التشريعي من شكاوى مقدمة من مواطنين أو أعضاء ونواب يتم تحويلها من مجلس الوزراء للوزارات المختصة للإجابة عليها وتعديل الإجراءات بحسب سلطات القانون، إذ لا يستطيع الوزير أن يقوم بأي عمل تنفيذي خارج سلطات القانون، وبالتالي تتحقق العدالة في هذه المسألة من خلال التكامل بين السلطتين للحفاظ على حقوق المواطن".

رقابة على الحكومة

فقد أكد النائب سالم سلامة أن السلطة التشريعية هي سلطة رقابة ومتابعة على أعمال الحكومة، موضحاً أن السلطة التنفيذية يجب أن تعمل بتوصيات ما يرد إليها من المجلس التشريعي. وتابع: "إن كان هناك شكاوى من طرف المواطنين حول أداء المسئولين في السلطة التنفيذية أو أي قضية ترتبط بها، فإن السلطة التشريعية تقوم بسؤال أي شخص من خلال وزارته حول أي تجاوزات، ويتم الرد عليها، وإن كان الرد مقنعاً نخبر أصحاب الشكاوى، وإلا ترفع للجهات القضائية كي تنظر فيها، ولا أحد فوق القانون".

تفاهم كامل

ونوه النائب سلامة إلى أن هناك تجاوباً وتفاعلاً بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ولا يجوز بأي حال من الأحوال أن تخرج السلطة التنفيذية عن مقترحات وتوصيات وقرارات السلطة التشريعية.

وأكد سلامة أن المجلس التشريعي قام يوم أمس بجولة تفقدية في إطار ممارسته للرقابة على السلطة التنفيذية إلى مراكز الشرطة والإصلاح التابعة لوزارة الداخلية في القطاع حتى يقف المجلس التشريعي عن كذب ويراقب السجناء من الناحية القانونية حتى لا يزعم أحد أن هناك خللاً أو إهانة للسجناء،



د. بحر يكرم قافلة أميال من الابتسامات « ١١ » في مقر المجلس التشريعي بغزة



النائب هدى نعيم تستقبل وفداً من طالبات المدارس بغزة